رأي القدس

السنيورة والقرار المنتظر

■ يواصل النواب اللبنانيون اعتصامهم في مقر البرلمان احتجاجا على الحصار الذي تفرضه الدولة العبرية منذ الايام الاولى من العدوان الذي شنته على لبنان. ولكن التجاوب العربي جاء محدودا للغاية مع النداء الذي وجهه السيد نبيه بري رئيس المجلس الى الزعامات العربية للعمل على كسر هذا الحصار.

فباستثناء اعلان الخطوط الجوية القطرية ارسال طائراتها مباشرة الى بيروت دون التوقف في العاصمة الاردنية محطة تفتيش الطائرات الذاهبة الى بيروت، لم تقدم اي شركة طيران عربية اخرى على مثل هذه الخطوة حتى كتابة هذه السطور.

ولا نعرف الاسباب التي تدفع حكومات الدول العربية للامتثال لهذا الحصار الجوي والبحري الذي تفرضه اسرائيل من منطلق البلطجة ولا يستند الى اي مسوغات قانونية، اي انه لا يتم من خلال قرار صادر عن مجلس الامن الدولي، مثلما هو حال الحصارات السابقة التي جرى فرضها ظلما على دول، مثل ليبيا والعراق والسودان.

ومثلما نلوم الحكومات العربية، نوجه اللوم نفسه الى السيد فؤاد السنيورة رئيس وزراء لبنان الذي سمح بتوقف طائرات الشرق الاوسط اللبنانية (ميدل ايست) في مطار عمان خضوعا للشروط الاسرائيلية.

فالرجل، اي السنيورة، يمتلك رصيدا كبيرا من الوطنية، واتخذ مواقف مشرفة طوال ايام العدوان الاسرائيلي، وانحاز الى المقاومة، ورفض ان يستقبل السيدة كوندوليزا رايس وزيرة خارجية اكبر دولة في العالم احتجاجا على عدم مطالبتها بوقف اطلاق النار.

خطورة الخضوع لمثل هذا الابتزاز الاسرائيلي غير المسبوق تتمثل في كونه سابقة خطيرة، ربما تؤدي الى استمرار الحصار اشهرا وربما سنوات، الامر الذي سيبقي لبنان في قفص المهانة والاذلال، ويحرمه من ابسط قواعد سيادته على اجوائه ومياهه، وهو امر يتناقض كليا مع الكرامة الوطنية، مثلما يتناقض مع تضحيات شعبه التي تجسدت في الانتصار غير المسبوق على العدوان الاسرائيلي.

السيد السنيورة يجب ان يمارس سلطاته، ويكشف عن معدنه الوطني، ويستقل ووزراؤه اول طائرة لبنانية تكسر هذا الحصار المهين، وفي اسرع وقت ممكن.

فمن وقف بقوة في وجه التدخلات السورية في الشؤون الداخلية لبلاده، يجب ان يقف الموقف نفسه، ان لم يكن اقوى، في وجه مثل هذه الحصارات الاسرائيلية، خاصة انها حصارات تتم بدعم وتأييد الولايات المتحدة الامريكية التي تقدم نفسها راعية لتيار 14 آذار، واستقلال لبنان، وتكريس سيادته الوطنية على جميع اراضيه.

هذا الحصار يجب ان يكسر بتضافر لبناني عربي، لان السكوت عليه، او التواطؤ معه، او الاثنين معا، هما وصمة عار في تاريخ الامة العربية، تضاف الى وصمات اخرى كثيرة.

امتناع شركات الطيران العربية عن المشاركة في كسر هذا الحصار، هو تأكيد اضافي على تواطؤ حكوماتها، لان جميع هذه الشركات حكومية، وتعتبر ناقلات وطنية.

فماذا تخشى شركات طيران يمنية او سودانية او ليبية (ليبيا اشتكت كثيرا من تنكر العرب لها اثناء حصارها) او سعودية او جزائرية، اذا ما هي حطت مباشرة وبالعشرات في مطار بيروت. هل تخشى ان تضعها اسرائيل على القائمة السوداء وتمنع هبوطها في مطار تل ابيب مثلا؟

علينا ان نكسر «عقدة الخوف» من اسرائيل، لانها المقدمة الاساسية لكسر هذا الحصار، ولنا في المقاومة الاسلامية اللبنانية بزعامة «حزب الله» القدوة والمثل في هذا الاطار.

المسافة المفهومية بين السلم والسلام

حول التباس العودة «العسكرية» لأوروبا الى المشرق

مطاع صفدي *

■ كل مشروع حرب محتاج الى التسويغ اللفظوي. ليس التصويب بالقنابل والحمم النارية وحدها، بل بالكلمات وأشباه المفاهيم. الحرب محتاجة الى أنبل ما في قاموس السلام من المصطلح الثقافوي الرائج. أي أن الحرب تعجز عن تأسيس حقيقتها لا بادعاء حقيقة نقيضها. انها حرب ـ من ـ أجل السلام، لكي تحفظ السلام، لكي تعيد السلام الى أرض الخراب والجريمة. هذا ما يقيِّم مشروعية الحرب، أي فيما تغتصبه عنوةً من مشروعية السلام عينه. فالقذف بالأفكار مرافق للقذف بالمدافع. والأول لا يخفي الثاني ولكن يبرره، أو هكذا يحاول أصحابه. فان أخشى ما تخشاه الحرب هو أن تضبط عاريةً سافرةً الوجه من دون أي قناع. هو أن يعلو صمتُ المقتول بطريقة ما فوق صخب القذائف. هو أن يغلب الموت كلَّ أسمائه الأخرى في محصلة كل معركة أو كارثة، بل مجزرة. ذلك أنه في نهاية كل حرب، الأبرياءُ هم الموتى وحدهم. وهؤلاء لم يعودوا يحتملون أي توصيف أو تزييف يقال عنهم، أو يقذف فوق قبورهم المجهولة أو المحية، انهم الناجون الوحيدون من الأدلجة. لكن يبقى مع ذلك أنه للأحياء أن يتلاعبوا بأوصاف موتاهم. وهم أولئك الصنف من الأحياء المصّرين على احتراف مهنة القتل الجماعي بخاصة، كوسيلة لسرقة حرية الآخرين وكرامتهم. انهم يؤلفون ذلك النوع من الانتصاريين الذي يعتقدون (يؤدلجون) أن رسالتهم الحضارية تتلخص في ايقاع الهزائم الكارثية بكل من يشاركهم في الانسانية لالغاء هذه الشراكة عينها كواقع تأكيداً لنسفها كمبدأ.

اذا كان الموتى هم الأبرياء وحدهم في الحروب، فكيف اذن يمكن اقامة جمهورية السلام لا بأيدي القتلة من الانتصاريين الباقين دون سواهم؟ ذلك مستحيل حقاً ومع استمرار القاعدة التقليدية بأن السلم هو هدنة بين حربين. لا بد اذن أن يحلَّ عصر السلام المستدام الذي كان أول المبشرين به فيلسوف الحق (كانط). انه ليس سلم الهدنة الذي يعني توقفاً مؤقتاً عن الحرب، كما لو كان القتل المتبادل هو الحال المستديمة، والسلم عارض طارئ عليها. والفارق بين لفظي السلم والسلام بالعربية قد يساعد في ادراك التمييز الدقيق بين الدلالتين. فالأول الا تتم دلالته لا باستدعاء نقيضه الذي هو الحرب. السلم حالة ايجاب تضاف على الحرب. انه اللاقتال. فالأصل اذن هو القتال. والسلم هو التوقيف المؤقت، أو الممر أو الاستراحة الضرورية بين حلقتين من سلسلة الحرب المتواصلة. أما السلام فدلالته ترجع الى ذاته. انه ينبني بعوامله الموضوعية، مانعاً في الوقت عينه من توليد ما يضادّه. بمعنى أن مجتمع السلام قد توصل داخلياً الى اقامة كل الشروط والمؤسسات المشروعة عقلانياً وأخلاقياً الكفيلة بتنمية دفاعاته الحضارية الايجابية، والعاملة في الآن عينه على منع اختلافات التكوين والتكامل بين جماعاته وأفراده من التحول الى خلافات وصراعات لا تجد حلولها داخل جغرافيتها البشرية الخاصة، ما يضطرها الى الانعكاس خارجياً على مجتمعات الآخرين التي تشكو هي أيضاً من ذات الأعراض.

فالفارق المفهومي بين السلم والسلام هو عنوان النقلة / القطيعة بين حضارة العنف والمدنية. ما يجعل الفكر الاستراتيجي المعاصر موزعاً بين موقفي التشاؤم المفرط غالباً، والمتفائل القليل المتلعثم، بالنسبة لمصير انسانية القرن الواحد والعشرين الذي لن يكون أفضل من سابقه الموصوم بقرن الأنواع المطلقة من كوارث الحروب العالمية والمجازر الكلية. لكنه مع ذلك قد سجّل، في محصلته على الأقل، مكان المدنية كمشروع على أرض التحقق الجيوسياسي وليس مجرد نزوع طوباوي. فلم تكن ولادة الاتحاد الأوروبي، مثلاً، قابلة أخيراً للارتسام وتغطية وجه هذه القارة العجوز، وهي الممثلة الفريدة لحضارة العنف: لفلسفتها وتاريخها ومقابرها ومتاحفها، لو لم تحقق تلك القفزة الأنطولوجية، والاستثنائية في التاريخ العالمي، من عصور الارتهان لحاكمية الحرب والسلم وثنائيتها المستبدة بكل شؤون المصائر العامة لشعوب القارة، صانعة حضارة العنف وأسيرتها الأزلية، الى عصر السلام الثقافي أولاً بين حضاراتها القومية، وبالرغم من موسوعة الصراعات بأنواعها المنشئة لشبكية علاقاتها فيما بينها. ها هي أخيراً تقف على أعقاب تلك المدنية التي طالما دعا اليها فلاسفتها ومبدعوها. قد تقف في عتبة المدنية وتقرع أبوابها، ولكن دون أن تدخلها تماماً وتغلق الأبواب وراءها. انها فخورة في البداية بنوع من انتصارية غير مألوفة في ساحات الوغى، انتصارية على الارتهان لحاكمية الحرب والسلم. ولكن ضمن حدود قارتها فحسب. أما في العالم، فلا يبدو أن ذلك هو من شأنها اليوم، أو على الأقل من همومها العاجلة.

لكن بعد حروب (الشرق الأوسط) وانذاراتها المتوالية بالامتدادات خارج زمكانها، وجغرافيتها، راح يطرح الفكر الغربي، وبأصوات البعض من رموزه الكبار، ذلك التساؤل شبه المسكوت عنه حتى الآن، وهو: الى متى يمكن لمدنية السلام أن تشكل في التاريخ الكوني حادثاً استثنائياً، أن تعيش وتتنامى في جزيرة مغلقة وسط محيطات العوالم القديمة، المستعبدة بحاكمية الحروب المستدامة، وانقطاعاتها السلمية العابرة؟

هذا مع العلم أن اطلاق التساؤلات من النوع الأنطولوجي والكوني، لا ينتج ثمة فعالية مؤثرة الا حينما يقترن بفواجع الواقع اليومي الانساني. والعدوان الاسرائيلي على لبنان لم يكن ليوقظ لحظة بعض الضمير السادر، لو أن سرائيل خرجت بفوز واضح، كما تفعل كل يوم بقتل الفلسطينيين وتدمير بيوتهم، ومن دون أن يثير حالة استفظاع واستنكار واحدة على المستوى الرسمي الاتحادي الأوروبي، ان هزيمة اسرائيل هذه المرة لها مفهوم واحد لدى العقل الاستراتيجي الغربي، وهو أنه الاشارة الأولى، ولكن الأقوى على عقم المشروع الصهيوني من أساسه العقائدي الايديولوجي. اسرائيل لم تخسر معركة في حربها المستدامة لكنها خسرت هذه الحرب نفسها، مع سقوط عقيدتها المؤسسة لسيرورتها من البداية، وصولاً الى هذه النهاية المخيبة تماماً لكل مقدماتها. اذ أن دولة تقوم فقط على الردع، أي الحرب وحدها، فانها ساقطة حتماً بسقوط قاعدة وجودها تلك.

كل ايديولوجيا هي طغيانية في طبيعة تكوينها، لأنها مضطرة الى اختيار العنف وحده وسيلة للدفاع عن أساطيرها، بدلاً من قوة البرهان والمحاججّة على الحقيقة التي لا تمتلكها بل تدعي تأويلها بما يضادها أي بالوهم وحده. وبالتالي فان دولة الايديولوجيا هي دولة الحرب المستدامة. هذه النتيجة ليست من مستوى بديهة نظرية، انها الراسب المتحصل من تجارب حضارات العنف كلها، وأقربها أمثولات القرن العشرين. ولكن تكرارها على صعيد واقع غير أوروبي لن يمنحها أية مصداقية زائفة، بقدر ما يدعم تهافتها.

النتيجة الوحيدة التي لا بد أن يعترف بها بعض عقلاء الغرب أخيراً هو أن لا مستقبل أبداً لما يمكن أن يسمى بالتعايش بين الكيان العبري ومحيطه العربي. وكل الحلول على هذا الطريق قد ثبت بطلانها. كما أن عطاء الحرية لمنطق الثنائية الاستبدادية المتمثلة بحاكمية الحرب المستدامة، كيما تكتب بالنار والدم مستقبل الانسان في هذا الجنوب الأوروبي الآخر، لن يشكل سوى محاولة استقلاب لتاريخ أوروبا القريب نفسه في جوانبه الأكثر عقماً ودموية؛ أما خارطة الطريق نحو الحل الأبقى، فينبغي أن تعيد التمسك بالغاء دولة الدين الواحد، واقامة دولة فلسطين الواحدة لكل سكانها الأصليين، ولمن يريد البقاء في ظلها من الطارئين.

تطويق لبنان بالحرس ـ عفواً بالعسكر الأوروبي، لن يسجن المقاومة المظفرة، ولن يلغي نتائج صمودها عملياً واقليمياً. أما الرسالة الأوروبية فينبغي أن تكتب بغير هذه الرموز والاشارات، انها الفرصة التاريخية حقاً لأن تمارس أوروبا، بدلاً من حصار الشعب المقاوم وحرمانه من جني ثمار الصمود، واجباره فقط على الاستنفاع في الجانب الآخر من وعثاء الحرب وأثمانها العمرانية والانسانية الباهظة، أن تمارس بعض ما تمليه عليها ثقافة السلام المستدام للقطر الصغير بالعزم الحقيقي على دعمها وتأييدها بسلام الوطن الكبير، وبدءاً كذلك من رسم خارطة دولة هذا السلام من فلسطين الواحدة لجميع أبنائها.

* مفكر عربي مقيم في باريس

تحت المظلة الأمريكية

زكي بني ارشيد *

■ قبل انهماك المحور المصري السعودي الأردني في تحضير مسرح الأحداث استعدادا للحرب الصهيو ـ امريكية المقبلة ثمة ضرورة لقراءة المشهد بدقة ان لم يكن من منطق المبادئ فلا اقل من ان يدقق فيه من منطق المصالح.

من المفهوم ان سياسات بعض دول هذا المحور تابعة تاريخيا لأمريكا رهبة من سطوتها، ورغبة في عطاياها، والناس مع الواقف.

غير ان الواقف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليس بالضرورة ان يظل واقفا الى الابد فالحرب الاختبارية الأخيرة في الجنوب اللبناني تدلل على ان هنالك بعض الوصفات التي يمكنها ان تبطل السحر الأمريكي الذي ما فتئ يحقق الانتصارات بسيف الرعب بعد كسره لامبراطورية اليابان بقنبلتي هوريشيما وناغازاكي.

اذن فهزيمة قوى مناهضة الغطرسة الصهيو ـ امريكية في المنطقة ليست حتمية، فالحرب ان حدثت ستكون مكشوفة اخلاقيا مع «اسرائيل» وامريكا وضد قوى المقاومة والممانعة لها وستأخذ بالتالي طابعا شعبيا وقد تولد متسلسلة من بؤر التوتر في اكثر من بقعة جغرافية وباكثر من شكل اثني وطائفي وقومي، وستثير بصرف النظر عن نتائجها آثارا ارتدادية بالغة التأثير.

واذا كانت التداعيات معلومة لأنظمة المحور التابع في حالة حسم المعركة لصالح المحور المناهض للهيمنة الصهيو ـ امريكية فان ما يجدر الانتباه اليه ان تداعيات ليست اقل خطرا ستستتبع احتمالات هزيمة هذا المحور او انتهاء الحرب بلا مؤشرات غلبة لجهة من الجهتين.

ففي حالة فوز امريكا و«اسرائيل» في الحرب فان من المرجح ان تكون الخطوة التالية احتواء ما ستشحذه الحرب من كراهية لهما بتمكين الشعوب من الانقضاض على من سيتحملون المسؤولية عن هذه النتيجة اي الحكام المرتبطين بالمظلة الامريكية وهي بالمناسبة قاعدة امريكية، فعلى الرغم من الخدمات «الجليلة» التي يقدمها بعض الحكام لامريكا الا انها لا تقدم لهم بالمقابل ما يعزز من نفوذهم بل هي مستمسكة بابقائهم معلقين، ولا اظن انه سيتصبب كثير عرق من جباه قادة كل من امريكا و«اسرائيل» اذا ما اقتضت النقمة الشعبية استبدال حكام بعض الانظمة العربية.

اما اذا ما انتهت الحرب بـ«لا غالب ولا مغلوب» فان ما بقي لهذه الانظمة من هوامش مناورة كمبررات للاستظلال بالحامية الصهيو ـ امريكية سيضمحل بلا شك وهو ما سيزيد من اضعاف هذه الانظمة ان لم يأت عليها وسيذكي بالمقابل نفس المقاومة ويقوي من عودها.

وعليه فقد يزين لبعض الحكام معاداة قوى المقاومة كحماس وحزب الله والمقاومة العراقية بل والحركة الاسلامية بعامة وتشويهها وربطها تعسفاً بالارهاب وبالمحور الايراني السوري او دفعها الى الارتباط به عوضا عن احتوائها طمعا في الحصول على الحظوة الصهيو ـ امريكية، وقد يبدأ تجار السياسة خططهم التنفيذية للتحريض على هذه القوى تحضيرا للمعركة المقبلة، غير ان نتائج هكذا اعمال ينبغي ان تدرس بنفس الطريقة ولنفس الغاية بمعنى انه من المهم الانتباه الى ان مصادمة السواد الأعظم من الشعوب في لحظة المفاصلة التاريخية الراهنة امر يحمل قدرا كبيرا من الخطورة ناهيك عن انه مخالف للمصلحة.

اذا لم يكن لدى الانظمة اياها من الجرأة في ان تسهم في هزيمة المحور الصهيو ـ امريكي ومشروعه الشرق الاوسطي الجديد فلا أقل من ان تقف على الحياد بالتوقف عن ملاحقة قوى المقاومة والممانعة التي ستستبسل في الدفاع عن كينونتها المرتبطة بامل الامة.

بقي ان اقول ان التهويش على قوى المقاومة ووصمها بالتبعية لايران او غيرها والنفخ في الطائفية البغيضة وسواها من رماد الفتن لا اظن انها تلاقي آذانا صاغية لدى الشعوب، فتلاقي الاهداف والمصالح بين قوى المقاومة وايران لا يعني تبعية هذه لتلك وربما سيكشف المستقبل عن ان زوال تبعية الانظمة العربية لامريكا سيضخ في هذه الأمة دماء قوتها الحقيقية التي ستضعها كيانا موحدا سيدا وليس مسوداً.

* الامين العام لجبهة العمل الاسلامي في الاردن

مضيق هرمز وتأثير احتمال اغلاقه على الاقتصاد الدولي

د. عبد الله شاكر الطائي *

■ لقد برز على السطح بين الازمة الايرانية ـ الامريكية حول احتمال توجيه ضربة عسكرية الى المنشآت النووية الايرانية وما دار بآراء الباحثين والمراقبين من الاوراق المهمة التي تملكها ايران التي يمكن استخدامها في حالة نشوب هذه المواجهة، وان من ابرز هذه الاوراق هي سيطرة ايران على مضيق هرمز الذي يسمى بؤرة الملاحة الدولية، حيث هو من اهم الممرات البحرية الدولية لناقلات البترول وتأثير ذلك على الاقتصاد الدولي وارتفاع اسعار البترول لمستويات لا يمكن التكهن بما تصل اليه.

وعليه سنتناول مضيق هرمز ونلقي الضوء وباختصار على موقعه الجغرافي والنظام القانوني الذي يخضع له وفق احكام ومبادئ القانون الدولي للبحار واثر احتلال ايران لجزيرة موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى العائدة للامارات العربية المتحدة وما ترتب ذلك على سيطرة كاملة لايران على ضفتي المضيق واثر ذلك على السيطرة على الملاحة الدولية.

الوصف الجغرافي لمضيق هرمز:

1) يربط مضيق هرمز مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي وهو ذو اهمية كبرى للملاحة الدولية، ويقع المضيق بين ايران في الشمال والشمال الغربي وبين عمان في الجنوب تتآلف شواطئه الشمالية في الجزء الشرقي لجزيرة كيشيم مع جزر لاراك وهينجام.

وتتآلف شواطئه الجنوبية في الساحلين الغربي والشمالي لشبه جزيرة موزاندام الواقعة في اقصى الشمال في الارض الرئيسية لعمان. وفي خليج عمان يبلغ عرض الطريق الى المضيق في الاتجاه الشمالي حوالي 30 ميلا.

يجري المضيق نفسه في الاتجاه الجنوبي الغربي العام ويضيق حتى يصل عرضه الى 20,75 ميل عند النهاية الشمالية الشرقية بين جزيرة لاراك وجزيرة كوين العظيمة التي تبعد حوالي 8,50 ميل في الاتجاه الشمالي لشبه جزيرة موزندام. ثم يبلغ العرض في شبه الجزيرة هذه والساحل الشرقي لجزيرة كيشيم حوالي 28 ميلا.

يبلغ طول جزيرة كيشيم حوالي 60 ميلا وتقع بموازاة الساحل الايراني ومفصولة عنه بواسطة مضيق كلارانس وهو مضيق ضيق ومعقد.

اما جزيرة هوجام فيبلغ اتساعها من جانب الى آخر حوالي 5 اميال وتقع بمحاذاة وسط الساحل الجنوبي الشرقي.

ويبلغ طول جزيرة لاراك حوالي 5,50 ميل وتقع على بعد حوالي 4,25 ميل في الاتجاه الجنوبي الشرقي من طرف جزيرة كيشيم.

تسمى جزيرة (سلامة وبيها تهاند) بالملكة وتتكون من ثلاث جزر صغيرة تقع بين 7,50 ميل من الاتجاه الشمالي للموقع الشمالي الشرقي لشبه جزيرة موزاندم. وعلى بعد حوالي 2,75 ميل من شبه الجزيرة هذه يوجد عدد من الجزر الصغيرة يتراوح ارتفاعها من بضعة اقدام الى اكثر من 800 قدم.

يقع جزء المضيق الذي لا يزيد اتساعه عن 26 ميلا في الاتجاه الشمالي للشمال الغربي لجزيرة سلامة.

2) أ ـ يبلغ طول جزء المضيق الواقع ضمن حدود 26 ميلا. وتتداخل منحنيات حدوده الاثني عشر ميلا في المواقع المحاذية للشواطئ ضمن مسافة قدرها حوالي 13 ميلا.

ب ـ يبلغ عرض المضيق بين كوين الكبرى من الاتجاه الجنوبي وبين النهاية الشرقية لجزيرة لاراك 22,30 ميلا ويبلغ بين كوين الكبرى والنهاية الغربية لجزيرة لاراك 21,30 ميل.

ج ـ يتراوح العمق في ذلك الجزء من المضيق 32 ـ 50 قامة بحرية ويصل على بعد 13 ميلا من جزيرة كوين الصغرى 9 قامات بحرية.

3 ـ الملاحة تعترضها بعض الصعوبات داخل المضيق، كما ان عواصف المد والجزر قوية ويجب الاحتراس منها. جزيرة كوين الصغرى مزودة بفنار ذي قوة عالية يساعد على الملاحة ليلا. لا توجد موانئ او ارصفة للتحميل والتنزيل الا بعض الارصفة بجانب مدينة كيشم على الساحل الشمالي الشرقي للجزيرة المسماة بأسمها. وكذلك بعض الارصفة عند بندر عباس في الاراضي الايرانية الرئيسية.

4 ـ لا يوجد في المنطقة معالم طبيعية يمكن قياس حدود البحر الاقليمي منها.

5 ـ الملاحة متيسرة في كلا جانبي خط الوسط خلال المضيق والممرات المقتربة منه.

يخلص من الوصف الجغرافي للمضيق (مضيق هرمز) انه يقع بين اراضي دولتين وهما ايران وعمان وفي الوقت نفسه يربط جزئين من مياه البحار العالية وهي مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، تنطبق عليه حالة المضيق الذي يقع بين اراضي دولتين فيكون والحالة هذه خاضعا لسيادة واختصاص الدول الساحلية على مقدار بحارها الاقليمية او الى الخط الوسط لمجرى المياه حسب اتساع المضيق، بما ان اتساع المضيق حوالي 23 ميلا فانه يقع ضمن المياه الاقليمية الايرانية والعمانية ولكونه يربط بين جزئين من البحار العالية فانه يخضع لمرور الملاحة الدولية بدون الحاجة الى اخذ اجازة مسبقة من الدولتين الساحليتين.

ويعتبر الخط الوسط هو الحد الفاصل بين المياه الاقليمية للدولتين في حالة وجود او عدم وجود معاهدة بينهما.

واذا كانت المياه الاقليمية متداخلة بسبب ضيق المضيق بالنسبة لمياهها الاقليمية فان خط الحدود بينهما اما يثبت في وسط المضيق او في مركز المجرى الوسطي ما لم ينظم خلاف ذلك بمقتضى اتفاقيات خاصة.

وبعد ان بينا الملامح للنظام القانوني الذي يحكم مضيق هرمز بموجب القواعد القانونية الدولية يجدر بنا بحث موضوع الاحتلال الايراني بالقوة لثلاث جزر عربية واقعة في مدخل الخليج العربي وهي جزيرة (ابو موسى) وجزيرة (طنب الكبرى) وجزيرة (طنب الصغرى) واثر ذلك على موقف الملاحة في مضيق هرمز.

في الثلاثين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1971 احتلت القوات المسلحة الايرانية بالقوة جزيرة (ابو موسى) التابعة لامارة الشارقة والطنبتين (جزيرة طنب الكبرى وجزيرة طنب الصغرى) التابعتين لامارة رأس الخيمة. وتقع هذه الجزر الثلاث في مدخل الخليج العربي. وغني عن البيان ان الاحتلال الايراني هذا غير مشروع لان سيادة الامارتين المذكورتين على الجزر الثلاث ثابتة ودائمة منذ اواسط القرن الثامن عشر وتوطدت هذه السيادة بالاعترافات الرسمية العديدة الصادرة عن ممثل الحكومة البريطانية وعدم معارضة ايران ذلك حتى عام 1970. ومن الطبيعي ان اسلوب الاحتلال الايراني لا يمكن ان يضفي على الحيازة اللاحقة المشروعية ويعتبر اخلالا في الوقت نفسه بالتزامات ايران التعاقدية بمقتضى ميثاق (بريان ـ كيلوج) المنعقد في 27 آب (اغسطس) 1928.

وبصرف النظر عن طبيعة وآثار هذا الاحتلال ينبغي علينا بيان اثر ذلك على الملاحة في مضيق هرمز. قلنا في الوصف الجغرافي لمضيق هرمز انه يقع بين سواحل الاقليم العماني والسواحل الايرانية وعرضه العام حوالي 23 ميلا وانه يخضع لحكم الممرات الدولية لكونه يربط بين مياه بحرين عاليين هما مياه خليج عمان والمحيط الهندي. وان ايران باحتلالها هذه الجزر ستسيطر على عنق الخليج العربي لان مياهها الاقليمية ستمتد من سواحل هذه الجزر تطبيقا للمعيار الذي تحتسب بمقتضاه المياه الاقليمية حيث تعتبر الجزر الواقعة ضمن المياه الاقليمية للدولة الساحلية بمثابة امتداد لليابسة وتمتد منها المياه الاقليمية اي ان خط الاساس الذي يقاس منه (ابتداء المياه الاقليمية يبدأ من سواحل هذه الجزر وليس من السواحل الرئيسية للاراضي الايرانية) ومن هذا المنطق ستهيئ لنفسها اشرافا فعالا على المضيق الخاضع اصلا لسيادة ايران وعمان الاقليمية، وقد جاء بالمذكرة العراقية ان ذلك سيظل يمثل خطرا يهدد مصالح الدول العربية في الخليج كما يهدد مصالح العراق لان مضيق هرمز بكل اوصافه المتقدمة يمثل المسلك الوحيد لمرور ناقلات البترول لكونه المنفذ المؤدي الى اعالي البحار بالنسبة للعراق ولدول عربية اخرى في الخليج.

لذا نرى العراق والدول العربية الاخرى المعنية تتمسك بمبدأ حرية المرور في المضائق الدولية تأمينا لحرية الملاحة في مضيق هرمز. واخيرا للمتحاربين بموجب القانون الدولي واعرافه، ممارسة خمسة حقوق بحرية اساسية في حالة الحرب هي: 1 ـ ضبط المواد الحربية التي تحملها سفن محايدة. 2 ـ حق فرض الحصار البحري. 3 ـ حق مغادرة سفن الاعداء التجارية. 4 ـ حق ضبط السفن المحايدة التي تقوم بعمل غير حيادي. 5 ـ حق الزيارة والتفتيش.

ما معنى حق فرض الحصار البحري: الحصار البحري هو منع دخول السفن جميعا الى شواطئ العدو او الى قسم منه وخروجها منه منعا شاملا وعاما. وبينما لا نضبط في حالة حظر المواد الحربية سوى البضائع المدرجة في لوائح خاصة والمتجهة الى اراضي العدو تصادر في حالة الحصار البحري جميع السفن وجميع البضائع التي تحملها مهما كان نوعها ومهما كانت جنسيتها اذا حاولت الدخول الى السواحل او الموانئ المحاصرة او الخروج منها.

ولقد نص اعلان باريس الصادر عام 1856 في اعقاب حرب القرم على شرعية ممارسة هذا الحق في حالة الحرب وبعد التوقيع على هذا الاعلان من معظم الدول وكافة الدول الاوروبية اصبحت احكامه جزءا من احكام القانون الدولي، الا انه اشترط في مادته الرابعة ان يكون الحصار فعالا حتى يكون ملزما للسفن الحيادية اي انه فرض وجود قوة حربية قادرة على منع دخول السفن الى شاطئ العدو او الى موانئه وينبغي للدولة التي تفرض الحصار ان تخطر الدول مسبقا بذلك.

ومن الضروري ان يتضمن هذا الاخطار على تحديد لنطاق السواحل او المرافئ المحاصرة ولتاريخ ابتداء ممارسة عمليات الحصار وللفترة الممنوحة للسفن المحايدة بغية الخروج من السواحل المحاصرة.

والامثلة على عمليات الحصر البحرية عديدة، منها حصار الولايات المتحدة لشواطئ الولايات الجنوبية ابان الحرب الاهلية وذلك بموجب اعلان صادر عن الرئيس لنكولن في نيسان (ابريل) عام 1861. ومنها التي فرضها المتحاربون في اثناء الحرب العالمية الاولى والتي بلغت احد عشر حصارا ولعل اهمها الحصار الذي فرضه الحلفاء على سواحل البحر الادرياتيكي والخ.

واخيرا الحصار البحري الذي اعلنته ايران اثناء الحرب العراقية ـ الايرانية. ويظهر من هذه الدراسة الموجزة اهمية الورقة التي تمتلكها ايران في حالة فرض الحصار البحري على مضيق هرمز واثر ذلك على الملاحة الدولية، ومهما كانت رعونة امريكا فانها سوف تحسب الف حساب قبل اشعال نار حرب جديدة في المنطقة.

* دكتوراه في القانون الدولي للبحار
خبير ومستشار في المنظمة البحرية الدولية في لندن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 420 57364 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk*
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN